رجال الطوسي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم


شبكة الفكر
alfeker.net


رجال الطوسي
دراسة وتحليل

رجال الطوسي

دراسة وتحليل

بقلم

الشيخ عادل هاشم

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : رجال الطوسی .برگزیده .شرح
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌الطوسی: دراسه و تحلیل/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق عليه السلام للطباعة والنشر، ١٤٤٣ ق.= ٢٠٢٢ م.= ١٤٠١.
مشخصات ظاهری : ٧٤ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
شابک : ٨-٧١-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرح مختصری بر کتاب «رجال‌الطوسی» تالیف محمدبن‌حسن طوسی است.
یادداشت : کتابنامه: ص. ٥٧ - ٦٣؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : شیخ طوسی، محمدبن حسن، ٣٨٥ - ٤٦٠ق . رجال الطوسی -- نقد و تفسیر
موضوع : محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده : شیخ طوسی، محمد بن حسن، ٤٦٠-٣٨٥ق . رجال الطوسی . برگزیده. شرح
رده بندی کنگره : BP١١٥
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٩٢
شماره کتابشناسی ملی : ٨٨٢٣٦٠١ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است

رجال الطوسي

دراسة وتحليل

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م - ١٤٠١ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٧٤ صفحة

ردمک: ٨-٧١-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر



www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين،والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية تعنى بالحديث عن كتاب الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره) القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف ،ومن ثم رغب جمع من الطلبة ممن حضر تلك الأبحاث أنْ تطبع على شكل كتاب؛ تعميماً للفائدة ،فكان هذا الذي بين يديكم.

نحمد الله تعالى على حسن توفيقه لهذا الامر ونشكره على ما انعم به علينا .

والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد:

يعتبر كتاب الرّجال للشيخ الطوسي واحداً من أهمّ الكتب الرّجالية والطبقات التي وصلت إلينا لعِدّة أسبابٍ:

واحداً منها:

كونه من تأليفات شيخ الطّائفة الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)؛ نظراً لما يتمتّع به شخصه الكريم من نظرٍ ثاقبٍ واجتهادٍ واضحٍ مكّنه من الكتابة في مختلف العلوم الإسلامية كالفقه والأصول والرّجال والفهرست والتفسير وغيرها، مضافاً إلى تزعّمه الطائفة الحقّة أيّدها الله تعالى.

يُضاف إلى ذلك:

كثرة ما ورد فيه من أسماء للرّواة حتّى وصل العدد إلى (٦٤٢٩) راوٍ.

مضافاً إلى:

اهتمامه بترتيب طبقات الرّواة حتى عُدَّ واحداً من أهم كتب الطبقات الواصلة إلينا، والّتي من خلالها يمكننا التمييز بين طبقات

الرّواة وما يتبعها من فوائد في حلّ المشتركات واستيضاح الغوامض من المراسيل خصوصاً في حال كون الإرسال لا يتعدّى طبقةً أو طبقتين أو ما يقرب من ذلك.

وغيرها من السِّمات والخصوصيات التي سيأتي التعرّض لها -إن شاء الله تعالى- لاحقاً.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأوّل:

في التعريف بالشيخ الطوسي (قدس سره):

ترجم له النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمّد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له كتبٌ منها:

كتاب تهذيب الأحكام وهو كتابٌ كبيرٌ، وكتاب الاستبصار، وكتاب النّهاية، وكتاب المُفصح في الإمامة، وكتاب ما لا يسع المكلّف الاخلال به، وكتاب العُدّة في أصول الفقه، وكتاب الرّجال من روى عن النّبي (صلى الله عليه وآله) وعن الأئمّة (عليهم السلام)، وكتاب فهرست كتب الشيعة

وأسماء المصنّفين، وكتاب المبسوط في الفقه، ومقدمة في المدخل إلى علم الكلام، وكتاب الإيجاز في الفرائض، ومسألة في العمل بخبر الواحد، وكتاب ما يحلّ وما لا يحلّ، وكتاب ما يُعلّل وما لا يُعلّل، وكتاب الجُمل والعقود، وكتاب تلخيص الشّافي في الإمامة، ومسألةٌ في الأحوال، وكتاب التبيان في تفسير القرآن، وشرح المقدّمة وهو رياضة العقول، وكتاب تمهيد الأصول وهو شرح جُمل العلم والعمل(١).

بينما ترجم هو (قدس سره) لنفسه في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم بتفصيل لكتبه خصوصاً كتاب تهذيب الأحكام والاستبصار والنّهاية، وذكر من ضمن كتبه الكثيرة :

وله كتاب الرّجال الذين رووا عن النّبي والأئمّة الاثنا عشر (عليهم السلام) ومن تأخّر عنهم(٢).

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٠٣: رقم ١٠٦٨.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٤١: رقم ٧١٤.

وبلغ تعداد كتبه بحسب استقرائنا أربعين كتاباً.

وأمّا الكلام في المقام الثّاني:

فيقع في التعريف بالكتاب وترتيب أبحاثه وسِماته العامّة:

أمّا اسم الكتاب:

فقد نصّ عليه الشيخ الطوسي (قدس سره) نفسه في فهرسته بالقول: أنّه كتاب الرّجال، وكذلك الحال عند النّجاشي في فهرسته.

نعم، أضافوا له جملةً من الكلمات للتعريف به كالقول بأنّه (الرّجال الّذين رووا عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وعن الأئمّة الاثنا عشر (عليهم السلام))، والظّاهر أنّها كلمات تعريف بالكتاب أسوةٌ بما ذكروه لباقي الكتب من كلمات تعريفية في أقسامه وصفاته وسِماته العامّة ونحو ذلك.

ولم نجد بعد فترة المصنّف (قدس سره) من أشار إلى الكتاب باختلافٍ ملحوظٍ، بل صار يُعرف الكتاب مؤخّراً ب(رجال الطوسي) وهو كذلك طبيعي كما يُعرَف كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي برجال النّجاشي أو طبقات البَرقي برجال البرقي وهكذا.

وأمّا الحديث عن ترتيب أبحاث الكتاب فهي:

أنّ الكتاب الذي يظهر أنّه ألّفه بعد تأليفه لكتاب الفهرست بقرينة أنّه كان يُحيل على كتاب الفهرست في جملةٍ من موارده بل في كثير منها، خصوصاً في قسم (من لم يروِ عنهم (عليهم السلام))، والظّاهر أنّ كلاهما قد ألّفهما في بغداد قبل أن يغادرها عام ٤٤٨ للهجرة على أثر دخول الأغراب إلى بغداد، بقرينة ذكر النجاشي لكتاب الفهرست والرّجال في فهرسته، وهو قد مات سنة (٤٥٠ للهجرة).

والكتاب قُسِّم أساساً إلى قسمين بحسب استقرائنا الخاصّ[1] بلحاظ الرّواية عن المعصومين (عليهم السلام) من عدمها وهما:

القسم الأول:

وهم الذين رووا عن أحد المعصومين (عليهم السلام) ابتداءً من النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وانتهاءً بمن روى عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وتعداد هؤلاء (٥٩١٩) راوٍ، ويشكّلون ما نسبته ٩٢٪ ممن ورد

---

(١) اُنظر إلى أنّ كلّ ما يرد من أرقام ونسب في هذا البحث فهو بحسب استقرائنا الخاص.

ذكرهم في هذا الكتاب.

القسم الثاني:

وهم الذين لم يرووا عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)، ويبدأ تسلسلهم من الرقم (٥٩٢٠) وينتهي بالتسلسل رقم (٦٤٢٩)، وبالتّالي فيكون تعدادهم (٥٠٩) راوٍ، وبنسبةٍ تقريبيةٍ ٨٪ من مجموع الرّواة المذكورين في الكتاب.

ثمّ أنّ القسم الأول والذي يشكّل ما يقرب من (٩٢٪) من تعداد الرّواة كان مرتباً على حسب طبقات المعصومين (عليهم السلام)، بدءاً بالنّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وانتهاءً بالإمام العسكري (عليه السلام) وحسب الأعداد والنّسب التالية:

الباب الأول:

في من روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وتعدادهم (٤٦٨) راوٍ، ويشكّلون ما نسبته ٧،٢٧٪ من مجموع رواة الكتاب، ولنقل تقريباً ٨٪ من مجموع من روى عن أحد من المعصومين (عليهم السلام)، ويبتدأون بالرّقم (١) وينتهون بالرّقم (٤٦٨).

ثمّ أنّ هذا القسم ينقسم إلى قسمين والمناط في التقسيم جنس الرّاوي، فالقسم الأوّل منه وهم الرّجال من الرّواة وتعدادهم (٤٣٠) راوٍ ويشكّلون نسبة (٩١،٨٪) من مجموع من روى عن النّبى الأكرم (صلى الله عليه وآله)، والقسم الثاني من النّساء وتعدادهن (٣٨) ويشكّلن ما نسبته (٨،٢٪) من مجموع من روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

الباب الثّاني:

في من روى عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ويبدأون من تسلسل رقم (٤٦٩) وينتهون بالتّسلسل رقم (٩١٧) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٤٨) راوٍ، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٤٤٥ راوٍ) ويشكّلون نسبة (٩٩،٣٪) ممّن روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء ويبلغ تعدادهُنّ (٣) ويشكّلنَ ما نسبته ٠،٧٪ تقريباً من مجموع من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

الباب الثّالث:

في من روى عن الإمام الحسن (عليه السلام) ويبدأون من التّسلسل (٩١٨) وينتهون بالتّسلسل (٩٥٨) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٠) راوٍ، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٣٩ راوٍ)، ويشكّلون ما نسبته (٩٧،٥٪) من مجموع من روى عن الإمام الحسن (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء وتعدادهنّ واحدةٌ فقط وتشكّل ما نسبته (٢،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

وأمّا الباب الرّابع:

فهو في من روى عن الإمام الحسين (عليه السلام)، ويبدأون بالتّسلسل رقم (٩٥٩) وينتهون بالتّسلسل رقم (١٠٥٧) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٩٨) راوٍ، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٩٧) راوٍ ويشكّلون نسبة ٩٩٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء وهي واحدةٌ فقط وتشكّل نسبة (١٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب الخامس:

في من روى عن الإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام) ويبدأون من التّسلسل رقم (١٠٥٨) وينتهون بالتّسلسل رقم (١٢٢٨) ،ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١٧٠) راوٍ.

وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (١٦٩) راوٍ ويشكّلون ما نسبته ٩٩،٥٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء وهنّ واحدةٌ فقط وتشكّل ما نسبته ٠،٥٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب السّادس:

في من روى عن الإمام محمّد بن علي بن الحسين الباقر (عليه السلام) ويبدأون بالتّسلسل رقم (١٢٢٩) وينتهون بالتّسلسل (١٦٩٦) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٦٧ راوٍ)، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٤٦٥) راوٍ ويشكّلون ما نسبته ٩٩،٥٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء وتعدادهم اثنتان فقط ويمثّلن ما نسبته ٠،٥٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب السّابع:

وهو أوسع الأبواب وهو في من روى عن الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) ويبدأون من التّسلسل رقم (١٦٩٧) وينتهون بالتّسلسل رقم (٤٩٢١) ، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٣٢٢٤) راوٍ وهؤلاء يشكّلون ما نسبته ٥٠٪ من مجموع رواة الكتاب، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٣٢١١) راوٍ ويشكّلون ما نسبته ٩٩،٥٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام)، والقسم الثّاني من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء ويبلغ تعدادهنّ (١٣) فقط ويشكّلن ما نسبته ٠،٥٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

ومن الواضح أنّ باب من روى عن الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) يعتبر من أوسع الأبواب في الكتاب، وهذا له أسبابه الخاصّة الكثيرة والمتعدّدة وكنّا قد أشرنا إلى ذلك في مختلف أبحاثنا وتحديداً ركّزنا على الظروف السّياسية التي عاشها الإمام الصّادق (عليه السلام) من ضعفٍ في

الدّولة الأموية في نهايتها وضعف نسبي في الدّولة العبّاسية في بدايتها، فإنّه (عليه السلام) شهد هذا التحوّل السّياسي المهم والّذي كان ملازماً لفترة إنتعاشٍ وانفراجٍ في حياتهم (عليهم السلام) مكّنتهم من العمل بدورهم بصورةٍ -نسبياً- أوسع من الفترات السّابقة لهذه الفترة أو اللاحقة، فلذلك نجد أنّ هذا النّشاط انعكس سعةً في التلامذة والرّواة والكتب والأصول التي أُلِّفت في تلك الفَترة.

الباب الثّامن:

وهو في من روى عن الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) ويبدأون من التّسلسل (٤٩٢٢) وينتهون بالتّسلسل (٥١٩٤) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٢٧٢ راوٍ)، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل :

ويقع في من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (٢٧١) راوٍ وهم يشكّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام)،

والقسم الثّاني:

ويقع في من روى عنه (عليه السلام) من النّساء وهي واحدةٌ فقط وتشكّل ما نسبته ٠،٥٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب التّاسع:

ويقع في من روى عن الإمام أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرّضا (عليه السلام) ويبدأون بالتّسلسل (٥١٩٥) وينتهون بالتّسلسل (٥٥١٣) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٣١٨ راوٍ).

ومن روى عنه (عليه السلام) من الرّجال بلغ تعدادهم (٣١٨ راوٍ) ،وهم يشكّلون ما نسبته ١٠٠٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام)، وبالتّالي فلم تروِ عنه أي من النّساء.

الباب العاشر:

ويقع في من روى عن الإمام أبي جعفر الثّاني محمّد بن علي الجواد (عليه السلام) ويبدأون من التّسلسل رقم (٥٥١٤) وينتهون بالتّسلسل (٥٦٢٩) ، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١١٥ راوٍ)، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرّجال ويبلغ تعدادهم (١١٣ راوٍ) ، وهؤلاء يمثّلون ما نسبته ٩٨٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام)،

والقسم الثّاني:

وهو في من روى عنه (عليه السلام) من النّساء، وهما اثنتان فقط ويمثّلان ما نسبته ٢٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب الحادي عشر:

في من روى عن الإمام أبي الحسن الثّالث الهادي (عليه السلام) ويبدأون بالتّسلسل رقم (٥٦٣٠) وينتهون بالتّسلسل رقم (٥٨١٤) ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١٨٤ راوٍ)، وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال ويبلغ تعدادهم (١٨٣ راوٍ) ، ويمثّلون ما نسبته ٩٩،٥٪ تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

في من روى عنه (عليه السلام) من النّساء وهي واحدةٌ فقط وتمثل ما نسبته ٠،٥٪ من مجموع من رووا عنه (عليه السلام).

والباب الثاني عشر:

وهو في من روى عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) ويبلغ تعدادهم (١٠٢ راوٍ) كلّهم من الرّجال ويبدأ تسلسلهم من الرّقم (٥٨١٧) وينتهون بالتّسلسل (٥٩١٩).

السّمات العامّة لكتاب الرّجال للشيخ الطوسي:

السّمة الأولى:

أنّ الدّاعي لتأليف الكتاب كان هو جمع أسماء الرّواة عن المعصومين (عليهم السلام) وكذلك من لم يروِ عنهم (عليه السلام)، وترتيبهم على الحروف الأبجدية أو ما يُسمّى بحروف المعجم، والجديد في هذا الكتاب هو الكمّ الكبير من الرّجال الّذين بلغ تعدادهم (٦٤٢٩) كما تقدّم.

وذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) أنّه لم يسبقه إلى هذه الميزة ـ أي ميزة

كثرة الأسماء ـ من قبله، فقد كانت مختصرات قد ذكر كلّ إنسان شيء منها، ويستثني من ذلك ما ألّفه ابن عُقدة، ولكن ما يؤخذ على رجال ابن عُقدة أنّها كانت منحصرةٌ في أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) ولم يتعرّض لمن روى عن غيره من المعصومين (عليهم السلام)، وبالتّالي فأراد الشيخ الطوسي (قدس سره) توسعة الحديث ليشمل كلّ من روى عن أحد من المعصومين (عليهم السلام) قبل وبعد الإمام الصّادق (عليه السلام).

السِّمة الثّانية:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد رتّب أسماء الرّواة بحسب طبقات الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ولعلّ هذا من أهم الفوائد في هذا الكتاب وهو التعرّف على طبقة الرّاوي التي تنفع في جملة من الأبحاث كبحث المشتركات وبحث المراسيل، حيث أنّه يمكن بواسطة التدقيق في الطبقة استكشاف وجود الإرسال من عدمه، وكذلك يمكن ترجيح طرفٍ على طرف آخر في المشتركات.

نعم، لابدّ من الإشارة هنا إلى مسألة مهمة:

وقع فيها اللبس وسوء الفهم، وهو أنّه ذكر الرّواة وسمّاهم

أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) أو أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وهكذا، وهذا التعبير قد أوجب اللبس عند البعض، فقد توهّموا أنّه يمكن أن يكون هذا التعبير من الشيخ الطوسي في وصف رواة كتابه أنّه وجه من أوجه التوثيق، وذلك بمعية ما يُفهم من أنّ الصُّحبة للمعصوم تستلزم الوثاقة في الحديث ورفعة الأخلاق والتدين والعلم؛ وذلك من جهة أنّهم (عليهم السلام) لا يختارون صاحباً إلا أن يكون ثقةً مأموناً.

ولكنّ هذا الكلام ليس له أساسٌ من الصّحة، والوجه في ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) أطلق لفظ "الصاحب" هنا وكان يريد منه الإشارة إلى الطبقة والمقطع الزّماني الذي عاش فيه الرّاوي، فإذا قال: "أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)" أراد بذلك الرواة الذين عاصروا فترة إمامة الإمام الصادق (عليه السلام) والتي انتهت بسنة ١٤٨للهجرة، وكذلك الحال إذا قال: "أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)"، فإنّه يريد الإشارة إلى الرّواة الذين عاشوا إلى حدود سنة ١٨٣ هجرياً وهكذا.

ولا علاقة لتعبيره هذا بالصُّحبة التي يمكن أن يُفهم منها الوثاقة بوجه، والقرينة على ذلك:

أنّه عدّ معاوية بن أبي سفيان في عِداد أصحاب ومن روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)[١]، وكذلك عَدّ عبيد الله بن زياد في عِداد أصحاب ومن روى عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)[٢] وكذلك غيرهم، وهؤلاء ممّن لا يعقل أن يكونوا من الأصحاب بالمعنى المستلزم للوثاقة في الحديث وعلو المنزلة والرفعة كما هو واضح.

ومنه يتّضح الخدش في ما ذكره المحقّق التستري (قدس سره) من الإشكال على رجال الشيخ الطوسي من القول بأنّ له أغلاط منها عدّه المنافقين والمخالفين في أصحابهم (عليهم السلام) كما هو دأب العامّة وقام بعدّ جملة ممّن تقدّم ذكرهم[٣].

ووجه الخدش أنّ المحقق التُستري (قدس سره) قد فهم أنّ المراد من

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٦: رقم ٣٦٦.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٧٨: رقم ٧٦٢.

(٣) اُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٤٠٥.

الصُّحبة في رجال الشيخ الطوسي الملازمة والمرافقة وكونه صار خليلاً للمعصومين (عليه السلام)، ولكن تقدم القول بأنّ مراد الشيخ الطوسي (قدس سره) من الصحبة هو الإشارة إلى المقطع الزّماني والطبقة الزّمانية التي عاش فيها الرّاوي بلحاظ حياة المعصومين (عليهم السلام) لا أكثر من ذلك.

السِّمة الثالثة:

لم يكن التعريف بحال الرّاوي من جهة التوثيق والتضعيف هدفاً للشيخ الطوسي (قدس سره) في هذا الكتاب، ولذلك لم يوثّق إلا (١٥٧ راوٍ) وهؤلاء يمثّلون ما نسبته (٢،٥٪) تقريباً من مجموع من ترجم لهم في الكتاب، ولم يُضعّف سوى (٧٢ راوٍ) وهؤلاء يمثّلون ما نسبته (١٪ تقريباً) من مجموع من ترجم لهم في الكتاب، بينما وصف (٥٠ راوٍ) بكونهم مجاهيل وهؤلاء لا يمثّلون إلا ما نسبته حوالي (٠،٧٪) من مجموع من ترجم لهم في الكتاب.

السِّمة الرّابعة:

أنّ الأعم الأغلب ممن ذكرهم في الكتاب لم يذكر شيء عنهم سوى الاسم فقط أو يُضاف له الكنية أو اللقب أو المكانة، ومن

الواضح أنّ هذه المعلومات قليلةٌ جداً، ولعلّ الوجه في ذلك -كما هو ليس ببعيدٍ- هو:

أنّ الكتابَ الّذي بين أيدينا هو نسخةٌ بصورةٍ مسودّةٍ لم يبلغ مقدار النّظم والتدقيق الترتيب النهائي الذي أراد أن يكون عليه الشيخ الطوسي (قدس سره)، بل لعلّه في صورته الأولية والتي لا يبعد أن كانت من تجميع بعض تلامذته ولم تتسنى للشيخ الطوسي (قدس سره) العودة إليه وترتيبه فوصل إلينا بهذه الصورة.

ويعضد ذلك:

جملة كبيرة من الأخطاء والأغلاط والاشتباهات والتي لا يمكن أن يقع فيها من هو بمنزلة الشيخ الطوسي (قدس سره)، كعشرات الموارد في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) مع أنّهم رووا عنهم (عليهم السلام)، بل كان البعض منهم من الرّواة المعروفين الذين يستحيل أن يغفل عنهم مثل الشيخ الطوسي من جهة روايتهم عن الأئمّة (عليهم السلام) ويدرجهم في باب من لم يروِ عنهم (عليهم السلام)، وغيرها من القرائن والشّواهد التي تدعم هذه الفِكرة، بل هي فكرةٌ قريبةٌ جداً يمكن أن

تفسر هذه الأخطاء والأغلاط.

السِّمة الخامسة:

بالنسبة إلى مذهب من أدرج أسماءهم من الرّواة، فلم يلتزم بإدراج الرّواة الإمامية فقط أو الشيعة فقط بل أدرج الإمامية وغير الإمامية، الشيعي وغير الشيعي، الثّقة وغير الثّقة، معلوم الحال ومجهوله.

بل أكثر من ذلك:

فقد أشار المحقق التُستري (قدس سره) إلى أنّ غير الإمامي فيه من أوله إلى باب أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) أكثر من الإمامي، وبعده ليس غير الإمامي فيه بتلك الكثرة، بل بابه الأخير ـ أي باب من لم يروِ عن واحدٍ عنهم (عليهم السلام) ـ لم يُعلَم ذكر غير إمامي فيه لعدم المناسبة[1].

وبناءً على ذلك:

فلا يمكن القول بأنّ مقتضى إدراج الرّاوي في الكتاب كونه إمامياً أو شيعياً، بل لابدّ من التحقّق من هذه الجهة في الرّاوي بمعية القرائن

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٢٩.

والشّواهد والمؤيّدات.

وأمّا الكلام في المقام الثّالث:

فيقع في الحديث عن أغلاطٍ وأخطاءٍ وردت في كتاب الرّجال للشيخ الطوسي:

الملاحظ أنّه تنوّعت أغلاط وأنماط الخطأ في كتاب الرّجال للشيخ الطوسي وظهرت عِدّة أنماطٍ منها:

الأغلاط الناشئة من الاستنساخ والنسخ على يد الورّاقين، وهذه عادةً ما تكون مشخصةً معروفةً أو قريبةً إلى الأذهان؛ وذلك لأنّ دائرة هذه الأخطاء ضيقةٌ ولعلّها تقترب من التصحيف والسَّهو، ويمكن استكشافها باختلاف النُّسخ ومقارنة نسخة مع أخرى.

وهناك نمطٌ من الأغلاط ورد في رجال الطوسي تقدّمت الإشارة إليه ونريد هنا الحديث عنه مفصلاً وذلك لأنّه يستحقّ الوقوف عنده وهو:

أنّنا ذكرنا -فيما تقدّم- أنّ الأصل في كتاب الرّجال للشيخ الطوسي انقسامه إلى قسمين أساسيين، القسم الأول منه في من روى

عن واحد من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) وكان تعدادهم مجموعاً (٥٩١٩) راوٍ وبنسبة تقريبية ٩٢٪ من مجموع من ورد في هذا الكتاب.

وأمّا القسم الثّاني فكان في من لم يروِ عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام) وكان تعدادهم (٥٠٩) راوٍ وهم يشكّلون ما نسبته ٨٪ من مجموع رواة الكتاب، وظهرت المشكلة في هذا القسم الثّاني وفي هؤلاء (الـ٥٠٩ راوٍ) تحديداً، حيث ظهر بعد التتبّع والتدقيق أنّ (٤١ راوٍ) من هؤلاء كانوا قد ذكرهم سابقاً في بعض أبواب من روى عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام) والمشكلة كبيرةٌ من جهتين، وكانت هذه المشكلة محطُّ أنظار جمعٍ كبيرٍ من الأعلام ممن تحدّث في رجال الطوسي بعد مرحلة الشيخ الطوسي، وكانوا قد التفتوا إليه بصورةٍ موسّعةٍ وكانت من أهمّ الإشكالات على نفس كتاب رجال الشيخ الطوسي.

وعليه فلابدّ من الوقوف عندها والمشكلة الكبيرة هذه إنّما يمكن النّظر إليها من جهتين :

الجهة الأولى:

العدد الكبير لهؤلاء الرّواة، فإنّهم بالعشرات كما تقدّم.

الجهة الثانية:

أنّ بعضاً من هؤلاء الرّواة من الشخصيات المعروفة والمشهورة بالرّواية، وبالتالي فلا يمكن احتمال أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد غفل عنهم أو سهى ونحو ذلك من التوجيهات، وذلك لأنّها لا تُقبَل من تلامذته بل تلامذة تلامذته فكيف يمكن أن تُقبَل من مثل الشيخ الطوسي (قدس سره)؟!

ومن هؤلاء الرّواة مرتّباً على ترتيب الأحرف الأبجدية:

١ ـ بكر بن محمد الأزدي:

فقد تعرض لذكر هذا الرجل في ثلاثة أو أربعة موارد لا يمكن أن تجتمع مع بعضها البعض وهي:

المورد الأوّل:

حينما عدّه في عداد من روى عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)

(المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)[١].

المورد الثّاني:

حينما عدّه في عداد من روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٨٣ للهجرة)[٢].

المورد الثّالث:

حينما عدّه في عداد من روى عن الإمام الرّضا (عليه السلام) (المستشهد سنة ٢٠٣ هجرياً)[٣].

المورد الرّابع:

حينما عدّه في عداد من لم يروِ عن واحدٌ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٤].

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ١٧٠: رقم ١٩٨٧.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٣٣: رقم ٤٩٥٥.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٣٥٣: رقم ٥٢٣٢.

(٤) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤١٧: رقم ٦٠٣٢.

٢ ـ ثابت بن شريح الكوفي الصائغ:

فقد عدّ الرّجل في موردين وهما:

المورد الأول:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)[١].

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٢].

٣ ـ الحسن بن موسى الخشّاب:

فقد عدّ الرّجل في موردين:

المورد الأوّل:

عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[٣].

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ١٧٤: رقم ٢٠٤٨.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤١٨: رقم ٦٠٣٥.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٩٨: رقم ٥٨٤٠.

المورد الثّاني:

عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[١].

٤ -الحسين بن الحسن بن أبان:

فقد عدّ الشيخ الطوسي هذا الرجل في موردين:

المورد الأول:

عدّه في أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[٢]، وإن أشار إلى أنّه أدرك الإمام (عليه السلام) ولكنّه لم يُعلَم أنّه روى عنه.

المورد الثاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)[٣].

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٢٠: رقم ٦٠٦٨.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٩٨: رقم ٥٨٤٣.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٢٤: رقم ٦١٠٩.

٥ ـ القاسم بن محمد الجوهري:

وقد تعرض له في عدة موارد منها:

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)[1].

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)[2].

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[3].

٦ ـ كُليب بن معاوية الأسدي:

وقد تعرّض له في عِدّة موارد:

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٢٧٣: رقم ٣٩٤٦.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٤٢: رقم ٥٠٩٥.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٣٦: رقم ٦٢٤٤.

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)(١).

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)(٢).

٧ ـ محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني:

وقد تعرض له في عِدّة موارد:

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي بن موسى الرّضا (عليه السلام)(٣).

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)(٤).

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ١٤٤: رقم ١٥٦٠.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٣٦: رقم ٦٢٤٩.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ٣٤٧: رقم ٥٤٦٤.

(٤) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ٣٩١: رقم ٥٧٥٨.

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)(١).

المورد الرّابع:

حينما عَدّه في من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)(٢).

٨ ـ فُضالة بن أيوب الأزدي:

وقد تعرّض للحديث عنه في غير موردٍ منها:

المورد الأول:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)(٣).

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام)(٤).

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ٤٠١: الرقم ٥٨٨٥.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ٤٤٨: الرقم ٦٣٦١.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٤٢: رقم ٥٠٩٢.

(٤) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٣٦٣: رقم ٥٣٨٣.

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[١].

وكذلك غيرهم جمع آخرين من الرّواة.

والملاحظ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كان قد صرّح في مقدمة الكتاب في وصف القسم الثّاني من كتابه بأنّه قد وُضِع لذكر من تأخّر زمانه عن زمان الأئمّة (عليهم السلام) من رواة الحديث، أو من عاصرهم (عليهم السلام) ولم يروِ عنهم[٢].

ومن هنا صار الأعلام في مقام توجيه هذا الغلط الواضح:

وظهرت عِدّة وجوهٍ لتفسير هذا الغلط منها:

الوجه الأول:

أن يكون المراد ممّن يذكرهم في الأبواب من هو أعمّ من أصحاب الرّواية واللقاء والمعاصرة من دون روايةٍ، فيكون ذكره للرّجل في تلك

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٣٦: رقم ٦٢٣٧.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: المقدمة: صفحة ١٧.

الأبواب لمعاصرته وذكره في باب من لم يروِ من جهة عدم روايته.

والجواب عن هذا الوجه واضحٌ جداً:

فإنّه قد تقدّم سرد كلمات الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) وقلنا بأنّه قسّم كتابه بلحاظ الرّواية وعدمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: في من روى عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام).

والقسم الثّاني: في من لم يروِ عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام).

الوجه الثّاني:

أن يكون مراد الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) بالرّواية عنهم (عليهم السلام) ما يعمّ الرّواية بالمشاهدة والكتابة ويكون مراده من عدم الرّواية عنهم (عليهم السلام) عدم الرّواية بخصوص المشافهة.

وقد أورد هذا الوجه السيّد بحر العلوم (قدّس سرّه) في فوائده الرّجالية، **ولكن اُجيب عنه بالقول:**

أنّ هذا الاحتمال بعيدٌ؛ ضرورة قضاء المقابلة بإرادة المعنى الواحد في النفي والاثبات، مضافاً إلى عدم ظهور اضطراد لهذا الوجه في

مواضع الإشكال[١].

الوجه الثالث:

أن يكون مراد الشيخ الطوسي (قدس سره) ممن ذكرهم في القسم الثّاني من كتابه هم من عاصروا الأئمة (عليهم السلام) ولم يرووا عنهم، أو رووا عنهم وبَقَوا بعد زمانهم (عليهم السلام) بأن يكون المراد بمن تأخّر زمانه أعمّ ممن وُجِد بعدهم أو بقي بعدهم وإن روى عنهم[٢].

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ واضحٌ جداً وهو:

أنّ ظاهر كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدّمة رجاله أنّ المناط في إيراد الرّاوي في القسم الثاني من كتابه أي في قسم من لم يروِ عن أحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، إنّما هو من تأخّر زمان وجوده عن زمان وجود الأئمّة (عليهم السلام) أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم.

(١) اُنظر: السيّد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: الصفحة ١٤٢.

(٢) اُنظر إلى أنّه قد أورد هذا الوجه الشيخ المامقاني: تنقيح المقال: الجزء الأول: الفوائد الرجالية: صفحة ٥٠٥.

الوجه الرابع:

ما ذكره السيّد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرّجالية وتعرّض له الشيخ المامقاني (قدس سره) من أنّه:

يُحتمل أن يكون المراد أنّه قد تحمّل الرّواية عنهم (عليهم السلام) صغيراً وأدّاها بعدهم كبيراً فهو من أصحابهم وممّن تأخّر زمان روايته عنهم (عليهم السلام)[1].

وقد أجيب عنه بالقول:

أنّ هذا الاحتمال أيضاً بعيدٌ جداً ضرورة أنّ المقرّر في علم الدّراية[2] أنّ المقرّر عدم شرطية الكبر في تحمّل الرّواية، فهذا الّذي تحمّل صغيراً وأدّى كبيراً يكون ممّن روى عنهم (عليهم السلام)، فبالتّالي يكون -حينئذٍ- اثباته في عِداد من لم يروِ عنهم (عليهم السلام) لا وجه له، وليس

---

(١) أُنظر: السيّد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ١٤٢، وكذلك: الشيخ المامقاني: تنقيح المقال: الجزء الأول: صفحة ٥٠٥.

(٢) أُنظر: المامقاني: مقياس الهداية: الجزء الثالث: الصفحة ٦٣: الطبعة المحققة الأولى.

عنوان الباب الأخير من لم يكن من أصحابهم (عليهم السلام) حتّى ينطبق على هذا الذي تحمّل صغيراً ولم يكن من أصحابهم (عليهم السلام)، مضافاً إلى عدم ظهور اضطراد هذا الوجه في مواضع الإشكال[1].

الوجه الخامس:

أن يكون كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) في هؤلاء الواحد وأربعين راوٍ من جهة اختلاف العلماء في شأنهم أو اختلاف نظر الشيخ الطوسي (قدس سره) نفسه فيهم أو تردّده في أحوالهم.

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الوجه بعيدٌ؛ وذلك:

لأنّ عادة الشيخ الطوسي (قدس سره) في هذا الكتاب على بيان معتقده في حقّ الرّجال من دون نظرٍ إلى أقوال العلماء فيهم وذكره لهم في المقامين على سبيل الجزم ينافي تردّده في ذلك، على أنّه على ذلك كان يلزمه التّنبيه على السّبب المذكور، كما يلزمه التّنبيه على تردّده لو كان متردّداً.

---

(١) أُنظر: الشيخ المامقاني: تنقيح المقال: الجزء الأول: صفحة ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

مضافاً إلى:

أنّه عدّه لهم في من روى عنهم (عليهم السلام) يكشف عن عثوره على رواياتهم عنهم (عليهم السلام)، وبالتّالي فلا يمكن إنكار رواياتهم عنهم (عليهم السلام).

نعم، لو كان مقدّماً باب (من لم يروِ) لأمكن أن يُقال أنّه لم يعثر على رواياتهم عنهم (عليهم السلام) فعَدّهم في باب من لم يروِ عنهم (عليهم السلام)، ثمّ عثر على رواياتهم عنهم (عليهم السلام) فعَدّهم بعد ذلك في عِداد من روى عنهم (عليهم السلام)[1].

الوجه السّادس:

وهو الوجه المحكيّ عن الميرزا في الوسيط، وقد حكاه عنه السيّد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرّجالية وحاصله[2]:

أنّه في ترجمة بَكر بن محمّد الأزدي قال:

وأمّا ما في باب (من لم يروِ عنهم (عليهم السلام)) بَكر بن محمّد الأزدي،

---

(١) أُنظر: الشيخ المامقاني: تنقيح المقال: الجزء الأول: صفحة ٥٠٦.

(٢) أُنظر: السيّد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ١٤٢ ـ ١٤٣.

روى عنه العبّاس بن معروف، إلى أن قال: فهو أمّا سهوٌ أو بناءً على أنّ العبّاس لم يروِ عن بَكر إلا ما رواه من غيرهم (عليهم السلام).

ثمّ قال: وكثيراً ما وقع فيهم مثل هذا، انتهى.

ويقرب من ذلك ما حُكِي عنه (رحمه الله) في ترجمة ثابت بن شُريح حيث ذكر عن النّجاشي أنّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأكثر عن أبي بصير والحسين بن أبي العَلاء، قال: ولإكثاره عن غيرهم (عليهم السلام) أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) في من لم يروِ عنهم (عليهم السلام).

والجواب عنه واضحٌ:

فإنّه لا دلالة لكلام الشيخ الطوسي (قدس سره) -كما تقدّم- على مثل هذا التوجيه، وبالتّالي فهو وإن اُحتمِل في نفسه لكنّه بعيدٌ جداً، هذا.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ هذا إن تمّ فإنّما يتمّ في موردٍ أو موردين، والمطلوب توجيه لأكثر من أربعين مورداً.

وعليه: فلا يصلح هذا الوجه للتفسير.

الوجه السّابع:

أن يكون المراد بالأوّل كونه راوياً عنه بالواسطة وبالثّاني عدم روايته عنه (عليه السلام) بغير واسطة.

وفساد هذا الوجه واضحٌ جليٌ وبعده في نفسه واضحٌ.

الوجه الثامن:

أن يكون المراد بالأوّل كونه راوياً عن الإمام (عليه السلام) نادراً، وبالثّاني عدم روايته عنه كثيراً شائعاً.

والجواب عنه واضحٌ: فإنّه وجهٌ بعيدٌ جداً لا يُلتفَت إليه.

الوجه التّاسع:

ما يظهر من جمع منهم ابن داوود الحلّي[1]، وحاصل هذا الوجه:

أنّه يُحمل هذا من الشيخ الطوسي (قدس سره) على إرادة التعدّد، فبالتّالي يكون من وردت أسماءهم في القسم الأول في من روى عن أحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام) يختلفون عن القسم الثّاني وهو الباب الثالث عشر في من

---

(١) أُنظر: ابن داوود: الرجال: القسم الأول: رقم ١٢١٩، وكذلك أُنظر: الغريفي: قواعد الحديث: صفحة ١٦٢ ـ ١٦٨.

لم يروِ عن أحد من المعصومين (عليهم السلام)، وعليه فيكون هناك راويان مشتركان بالاسم فقط واحدٌ منهم في القسم الأوّل والثّاني في القسم الثاني.

فعلى سبيل المثال:

قال في ترجمة القاسم بن محمد الجوهري:

أنَّ الشيخ الطوسي (رحمه الله) ذكر القاسم بن محمد الجوهري في عِداد رجال الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال: كان واقفياً، وعاد وذكره في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)) وقال: القاسم بن محمّد الجوهري، روى عنه الحسين بن سعيد، فالظّاهر أنّه غيره.

ولكنّ الجواب عن هذا الوجه واضحٌ جداً:

وذلك لأنّ أعداد هؤلاء الرّواة من السِّعة بمكان يبعد معه دعوى الاّتحاد في الجميع، فإنّه وإن كان يمكن أن يكون ذلك في راوٍ واحدٍ أو اثنين، ولكن جملةٌ كبيرةٌ من هؤلاء ممّن لم يقع الاشتراك في أسماءهم أساساً حتّى مع الآخرين حتّى يمكن أن يحمل على هذا المحمل.

فعلى سبيل المثال: فُضالة بن أيّوب وما شاكل ذلك من أسماء

الرّواة، فلا يُحتمل أن يُراد منهم أكثر من شخصٍ واحدٍ، وذلك لعدم ورود رواة آخرين يحملون ما يشابه هذا الاسم وكذا غيره.

الوجه العاشر:

ما ذكره السيّد الداماد في الرواشح السَّماوية وحاصله:

أنّ اصطلاح رجال الشيخ مقصورٌ على إرادة أصحاب الرّواية لا أصحاب اللقاء[1].

والجواب عنها واضح:

فإنّها مجرد دعوى بلا دليلٍ، بل لا قرينة على ذلك وليس هو المعروف من أهل التصانيف والتأليف في الرّجال، وعليه فيبعد هذا الوجه في نفسه.

الوجه الحادي عشر:

وحاصله:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكر بعض الأشخاص في عِداد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) وذلك من جهة معاصرتهم لهم (عليهم السلام)، وبغضّ

(١) اُنظر: السيّد الداماد: الرواشح السماوية: الراشحة رقم ١٤.

النّظر عن روايتهم أو عدم روايتهم عنهم، وأمّا إيراد أسماءهم مرّةً أخرى في القسم الثّاني من الكتاب -أي في الباب الثّالث عشر باب من لم يروِ عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)-، فقد كان هذا الإيراد من جهة أنّهم لم يرووا عنهم (عليهم السلام) شيئاً.

والجواب عن هذا الوجه:

أنّ هذا التوجيه على خلاف صريح كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدّمة الكتاب، حيث صرّح بالقول:

أنّ القسم الأوّل من الكتاب يشتمل على أسماء الرّجال الّذين رووا عن المعصومين (عليهم السلام) إلى زمن القائم (عليه السلام)، والقسم الثّاني يشتمل على من تأخّر زمانه من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كان ملتفتاً إلى بعض الرّواة وأنّهم عاصروا الأئمّة (عليهم السلام) ولكنّهم لم يروا عنهم، فلذلك أشار إليهم وفي إشارته نحوٌ من التّنبيه لذلك.

الوجه الثّاني عشر:

ما ذكره الكاظمي في تكملة الرجال وحاصله:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد يقطع برواية الرّاوي عن المعصومين (عليهم السلام) بلا واسطةٍ فيقوم بذكره في باب من روى عنهم (عليهم السلام) -أي في القسم الأوّل من الكتاب-.

وقد يقطع بعدم رواية الرّاوي عن أحدهم (عليهم السلام) فيقوم بذكره في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)).

وثالثةً: قد يحصل للشيخ الطوسي (قدس سره) الشكّ في ذلك فلا يمكن التطلّع والتفحّص عن حقيقة الحال فيذكره في البابين تنبيهاً على الاحتمالين.

ويمكن الجواب عن هذا الوجه بالقول:

أوّلاً:

أنّه لو كان الأمر كذلك لصرّح الشيخ الطوسي بذلك، أو لا أقلّه لأشار إليه ولو إشارة، ولا شيءٌ من ذلك.

وثانياً:

أنّ عدم القطع والتردّد في بعض الأحيان موجود عند الكثير من المصنّفين ومنهم الشيخ الطوسي (قدس سره) والنّجاشي (رحمه الله) وأضرابهم، وكانوا يشيرون بما لا يدع مجال للبس والشكّ في موارد التردّد، بل قد ورد التردّد والإشارة إليه في كتاب رجال الطوسي في غير مورد، ولهذا يبعد هذا الاحتمال في نفسه.

وثالثاً:

أنّ منشأ التردّد في رواية وعدم رواية الرّاوي عن المعصومين (عليهم السلام) يمكن أن يرد في الرّاوي غير المشهور بالرّواية وغير المعروف بالرّواية عنهم (عليهم السلام)، ولكن الملاحظ أنّه في قائمة من ذُكِروا في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)) كان هناك من الرّواة المعروفين أكثر من واحدٍ، وبالتّالي فلا يحتمل تردّد مثل الشيخ الطوسي (قدس سره) في روايتهم عن الأئمّة (عليهم السلام) وعدمها وهو من العارفين بصناعة الرّجال.

فتحصّل ممّا تقدّم:

عدم تمامية كلّ الوجوه التي قُدِمت في مقام الإجابة عن هذا التساؤل.

والأقرب -بل لعلّه القريب جداً- هو ما تقدّمت الإشارة إليه من أنّ الكتاب ـ أي رجال الطوسي ـ لم يكن سوى مِسودةً أوليةً رتّبها وهيّئها بعض تلامذة الشيخ الطوسي (ﷺ) -أو هو بنفسه -على أن ينظر بها الشيخ الطوسي في وقتٍ لاحقٍ، والظّاهر أنّ كثرة مشاغله واشتغالاته العلمية والاجتماعية منعته من النّظر في هذا الكتاب وترتيبه وتهيئته فخرج للأوساط العلمية بهذا الشّكل الأولي الابتدائي الّذي يمكن أن تقع فيه مثل هذه الأغلاط والاشتباهات.

خاتمة في الإشارة إلى جملة من مخطوطات الكتاب رجال الطوسي:

١ ـ النسخة المخطوطة التي اُستند إليها في تحقيق الكتاب الشيخ جواد القيومي الأصفهاني، حيث وصفها بالقول:

نُسخةٌ خطّيةٌ عتيقةٌ جداً تقع في ٢٣٢ صفحة ويرجع تاريخ

كتابتها إلى ٥٣٣ هجرياً، وجاء في آخرها: اتّفق الفراغ من نُسخ هذا الكتاب يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر الله الأصب سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة على يد العبد المذنب محمّد بن سراهك بن المرتضى الحسيني رزقه الله العلم والعمل به.

٢ ـ نُسخة المكتبة الوطنية :

برقم ١٢٧٠ وترجع للعامّ ٩٨٤ للهجرة.

٣ ـ نُسخة المرعشي:

برقم ١٣٢٣٤ للمولى التُستري وترجع للعامّ ٩٨٨ للهجرة.

٤ ـ نُسخة مؤسسةالبروجردي:

في قم برقم ٤٦٥ م وترجع للعامّ ١٠٢٦ للهجرة مصحّحةً وعليها تعليقاتٌ[1].

وغيرها من النُسخ الخطّية المهمّة في هذا الكتاب.

وبذلك يتمّ بحمد الله ما أردنا الحديث فيه عن كتاب الرّجال

---

(١) اُنظر: مقدمة تحقيق كتاب الرجال للشيخ جواد القيومي، وكذلك: مصادر الحديث والرجال لأحمد الحسيني: صفحة ٤٤٦.

للشيخ الطوسي بهذه العُجالة ونحمد الله تعالى على توفيقه لإتمام هذه الدروس والأبحاث في رجال الشيخ الطوسي.

والحمد لله ربّ العالمين.




فهرسُ المصادرِ والمراجعِ




فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة. ١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ – ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

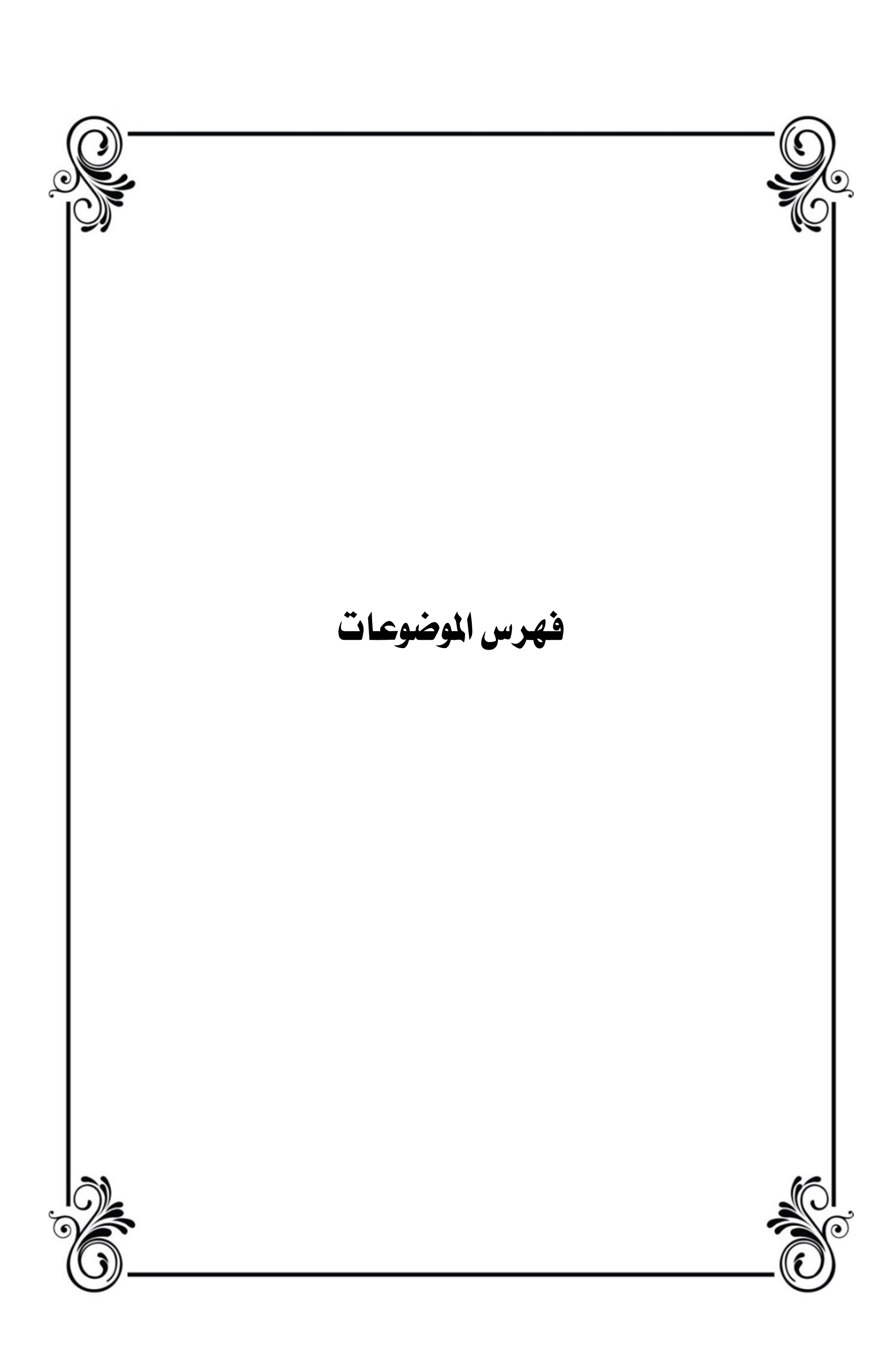
٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات